

نَهْذِيْبُ الْاَشَارِ

وَتَفْصِيْلُ الثَّابِتِ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مِنْ الْاَخْبَارِ

لَاِبِيْ جَعْفَرِ الطَّبْرِیِّ

مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ بْنِ یَزِيْدٍ

٩٩٤ - ٣١٠ هـ

مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ اَبِي طَالِبٍ

(٤)

قَرَأَهُ وَخَرَّجَ اَحَادِيْثَهُ

ابوفهم
محمود محمد شاكر

” مَا نَحْنُ فِيمَنْ مَضَى اِلَّا بِقَتْلِ فِيْ اُصُوْلٍ نَحْلُ طَوَالَ ”

أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ



مطبعة المِكني

المؤسسة السعودية بيمصر
٢٨ شارع المباسية - القاهرة . ت : ٨٢٧٨٥١

344

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الخميس : غرة جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ

٢٥ فبراير ١٩٨٢ م

مصر الجديدة

٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

الحمد لله المقدسة أسمائه ، السابعة آلاؤه ، الواسعة رحمته ، المنجية مغفرته .
والحمد لله الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، والحمد
لله وحده الذى هدانا إلى اتباع رسوله بلا حولٍ مِنَّا ولا قوة ، وأيدنا بالاعتصام
بسنّته التى حملها إلينا أصحابه مصاييح الهدى ، الذين أطفأوا بنور الحق الذى
حملوه وعملوا به ، كلّ منارٍ للشرك والضلال ، وعبادة الأوثان ، واتخاذ الأنداد ،
وافتراء الولد على الأحد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد .

وصلاة الله وسلامه على النبي الأمي الذى ختم الله به بعثة الأنبياء
والرسل ، فاتاه الكتاب ومثله معه ، فنطق بالحكمة وجوامع الكلم ، فكان قوله

وَفِعْلُهُ وَإِقْرَارُهُ سُنَّةٌ مَبِينَةٌ لِلنَّاسِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ ، يُؤَدِّيهِمَا سَلَفٌ إِلَى خَلِيفٍ ، وَأَوْجِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا سُنَّتَهُ بِالطَّاعَةِ وَالتَّسْلِيمِ ، وَبَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ » ، ثُمَّ بَشَّرَهُمْ وَأَنْذَرَهُمْ فَقَالَ : « كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى . قَالُوا : وَمَنْ يَأْبَى ؟ قَالَ : مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى » .

اللهم صلِّ على البشير النذير صلاةً دائمةً ، وسلِّم عليه سلاماً مباركاً سرَّمداً ، وسلام الله ورحمته وبركاته عليه وعلى أبويه إبراهيم وإسماعيل ، وسلاماً على المرسلين ، والحمد لله ربَّ العالمين .

كتاب تهذيب الآثار ،

وما بقى منه ، وما قاله العلماء فيه

كتاب « تهذيب الآثار ، وتفصيلُ معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار » ألَّفه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري الإمام ، على ترتيب المسانيد كما سيأتى ، وهو أجزاء ، نجا من الضياع منها ثلاثة أسفار : سِفْرٌ فيه قسم من « مسند عمر بن الخطاب » ، وسِفْرٌ فيه الجزء الآخر من « مسند علي بن أبي طالب » ، وسِفْرٌ فيه قسم من « مسند عبد الله بن عباس » ، رضى الله عنهم .

١ - وما بقى من « مسند عمر بن الخطاب » ، مخطوطة محفوظة بمكتبة كوبريللى بإستانبول ، تحت رقم : ٤١٣ ، وعدد أوراقها : ١٣٣ ورقة .

٢ - وما بقى من « مسند علي بن أبي طالب » ، مخطوطة محفوظة بمكتبة كوبريللى أيضاً ، تحت رقم : ٢٧٠ ، وعدد أوراقها : ٨٤ ورقة .

٣ - وما بقى من « مسند عبد الله بن عباس » ، مخطوطة محفوظة بمكتبة كوبريللى أيضاً تحت رقم : ٢٦٩ ، وعدد أوراقها : ١٩٦ ورقة .

وخطوط هذه الأسفار الثلاثة مختلفة ، وليس على نسخة منها تاريخ نسخها .
فهي كانت ، إذن ، ثلاث نُسخ ، بقي ، فيما نعلم ، من كُلِّ نسخة منها جزء
واحد . وأقدمهن خطأ « مسند على » ، يوشك أن يكون من خط أواخر القرن
الرابع ، ثم يليه « مسند عمر » ، في نحو هذا التاريخ . وأما « مسند عبد الله بن
عباس » ، فهو ، على الأرجح ، من خطوط أواخر القرن الخامس وأوائل السادس .

...

وكتاب « تهذيب الآثار » ، من أجل كتب أبي جعفر ، نهج فيه نهجاً فريداً لم
يُسبَق إليه ، ولا يشبهه شيء من الكتب التي ألفت بعده . ولولا أنه مات قبل
إتمامه ، لكان عُمدة عند علماء الحديث وأئمة الفقه . ومع ذلك ، فقد أثنى عليه
العلماء ، ونقلوا منه نقولاً كثيرة ، وأكثرهم نقلاً عنه في كتبه ، الحافظ ابن حجر ،
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ، في « فتح الباري » ، و « تهذيب التهذيب » ، وغيرهما من
كتبه = ثم ابن التُّركُماني ، (٦٨٣ - ٧٥٠ هـ) ، في « الجوهر النقي » ، في الردّ على
البيهقي ، فيما أعلم .

١ - وذكر هذا الكتاب التّدِيمُ ، (... - ٤٣٨ هـ) في « الفهرست » ،
فقال حين ساق أسماء كتب أبي جعفر : « كتابُ تهذيب الآثار ، ولم يتمّه ، والذي
خرج منه ما أنا ذاكره » ، غير أنه لم يذكر ما وعد به ، لخرم واقع في نسخة
الفهرست .

٢ - وذكره الخطيب البغدادي ، (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) ، في ترجمته في
تاريخ بغداد (٢ : ١٦٣) فقال وهو يذكر بعض كتبه : « ... وكتابُ سمّاه :
تهذيب الآثار ، لم أر مثله في معناه ، إلا أنه لم يتمّه » .

٣ - وذكره ياقوت الحموي ، (٥٧٤ - ٦٢٦ هـ) ، في كتابه « معجم
الأدباء » ، (٦ : ٤٤٨) ، وعدّد كتب أبي جعفر فقال : « ومنها كتاب : « تهذيب
الآثار ، وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار » ، وهو كتاب يتعذّر على

العلماء عَمَلُ مثله ، وَتَصْنَعُ عَلَيْهِمْ تَتِمَّتْهُ . قال أبو بكر بن كامل^(١) : لم أرَ بعدَ أنى جعفر أجمع للعلم وَكُتِبَ العلماء ، ومعرفة اختلاف الفقهاء ، وتمكُّنه من العلوم = منه . لأننى أروضُ نفسى فى عمل « مسند عبد الله بن مسعود » فى حديث منه ، نظيرَ ما عمله أبو جعفر ، فما أحسنُ عمله ، ولا يَسْتَوِى لى . ثم قال أيضاً يذكر نصيحة أنى جعفر لتلاميذه ، فيما روى عنه ياقوت (٦ : ٤٤٩) : « وكان (يعنى أبا جعفر) يجتهد بأصحابه أن يأخذوا « البسيط » و « التهذيب » ،^(٢) ويَجِئُوا فى قراءتهما ، ويشتغلا بهما دون غيرهما من الكتب . »

٤ - وذكره تاج الدين السبكي ، (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) ، فى كتابه « طبقات الشافعية » ، (٣ : ١٢١) ، فقال : « وابتدأ تصنيف كتاب « تهذيب الآثار » ، وهو من عجائب كتبه . ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، ممّا صحَّ عنده سنُّده ، وتكلَّم على كل حديثٍ منه بعلله وطُرُقَه ، وما فيه من الفقه والسُّنن ، واختلاف العلماء وحُجَجهم ، وما فيه من المعانى والغريب . فتمَّ منه : « مسند العشرة ، وأهل البيت ، والموالى ، ومن مسند ابن عباس قطعةٌ كبيرة ، ومات قبل تمامه » ، ثم نقل كلام الخطيب البغدادي .

٥ - وذكره آخرهم الحاجُّ خليفة ، (١٠١٧ - ١٠٦٧ هـ) ، فى كشف الظنون ، (١ : ٥١٤) ، فقال : « تهذيب الآثار ، لأنى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المُتوفى سنة ٣١٠ ، عشر وثلاثمئة ، وهو كتابٌ تفرَّد فى بابهِ بلا مشارك » .

(١) أبو بكر ، أحمد بن كامل بن خلف القاضي البغدادي الحافظ ، أحد أصحاب محمد بن جرير الطبرى ، ولد سنة ٢٦٠ ، وتوفى سنة ٣٥٠ هـ ، وهو أحد المشهورين فى علوم القرآن ، وكان عالماً بأيام الناس ، والأحكام ، والنحو ، والشعر ، وتواريخ أصحاب الحديث . قال ابن رزقويه : لم تَرَ عيني مثله .
(٢) « البسيط » فى أحكام شرائع الإسلام ، من كتب أنى جعفر فى الفقه ، ولم يتمه أيضاً .

ترتيب ما بقى من تهذيب الآثار

وأوفى ما قيل آنفاً في صفة كتاب « تهذيب الآثار » ، هو ما كتبه تاج الدين السبكي (رقم : ٤) ، فذكر ترتيب المسانيد ، أولها « مسند العشرة » ، وهم العشرة المبشرون بالجنة : (١) « أبو بكر » ، (٢) وعمر بن الخطاب ، (٣) وعثمان بن عفان ، (٤) وعلي بن أبي طالب ، (٥) وطلحة بن عبيد الله ، (٦) والزبير بن العوام ، (٧) وسعد بن أبي وقاص ، (٨) وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، (٩) وعبد الرحمن بن عوف ، (١٠) وأبو عبيدة بن الجراح .

وهذا الترتيب نقلته من ترتيب « مسند أحمد بن حنبل » ، ولكنه ترتيب غير مُتَّفَق عليه ، فيما بعد الأربعة الخلفاء الراشدين بترتيب ولايتهم . ولذلك ، فإن أبا جعفر حين انتهى من « مسند علي » ، وهو الرابع ، أتبعه الخامس « مسند عبد الرحمن بن عوف » ، وهو التاسع في ترتيب الإمام أحمد . دليل ذلك أنه جاء في آخر نسخة « مسند علي » (ص : ٢٨٨) : « آخر مسند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، يتلوه ، إن شاء الله ، في الذي يليه : ذكر ما لم يمحض ذكره من حديث « عبد الرحمن بن عوف رحمة الله عليه ، عن النبي ﷺ » .

من أجل ذلك ، كتبت تحت « مسند علي » رقم : ٤ ، وسيكون « مسند عمر » برقم : ٢ ، إن شاء الله ، أما « مسند ابن عباس » فلا أدري ما موقعه من ترتيب أبي جعفر ، لأنه يأتي بعد « مسند العشرة المبشرين » ، ثم « مسند أهل البيت » ، ثم « مسند الموالى » ، ثم « مسند بنى هاشم » ، (كما فعل أحمد في مسنده) ، وهو آخرهم عند أحمد ، وترتيبهم عند أحمد : « مسند العباس بن عبد المطلب / مسند الفضل بن العباس / مسند تمام بن العباس / مسند عبيد الله ابن عباس / مسند عبد الله بن عباس » ، وأرجح أنه كان آخرهم أيضاً عند الطبري ، لأنى رأيت الإمام أحمد ، أتبع « مسند عبد الله بن عباس » ، « مُسند عبد الله بن مسعود » = ورأيت أبا بكر بن كامل يقول (رقم : ٣ آنفاً) إنه راض

نفسه في عمل « مسند عبد الله بن مسعود » ، كأنه كان يعنى أن يتمم ما بدأه أبو جعفر ، ولعله كان مذكوراً في آخر « مسند عبد الله بن عباس » ، ^(١) وبمثل قوله في آخر « مسند علي » : « يتلوه إن شاء الله في الذي يليه : ذكر مالم يمض ذكره من حديث عبد الله بن مسعود رحمة الله عليه ، عن النبي ﷺ » ، فأراد أبو بكر أن يتمَّ عمل شيخه ، ثم عجز وأقرَّ بعجزه .

لذلك ، سأترك « مسند عبد الله بن عباس » ، بلا رقم يدلُّ على ترتيبه ، بلا تزيين على في ذلك إن شاء الله ، وعلى كل حال ، فقد نصَّ السبكي في رقم (٤) على أنه مات قبل أن يتم « مسند ابن عباس » . فهو آخر ما كتب أبو جعفر من « تهذيب الآثار » .

...

منهج أبي جعفر في تهذيب الآثار

وقول التاج السبكي (رقم : ٤) في صفة منهج أبي جعفر في كتابه هذا : « وتكلَّم فيه على كُلِّ حديثٍ منه بعلله وطُرُقَه ، وما فيه من الفقه والسنن ، واختلاف العلماء وحججهم ، وما فيه من المعاني والغريب » ، صفة صادقة مطابقة لما تقرؤه في هذا الكتاب ، ^(٢) إلا شيئاً يسيراً أغفله وهو مُهمٌّ : أن أبا جعفر حين يفرِّغ من ذكر اختلاف العلماء ، وذكر حججهم في اختلافهم ، يتبعه بصواب القول عنده ، أى بمذهبه هو في المسألة ، وحجته في صواب ما يذهب إليه ، على الأصول التي قرَّرها في كتابه « كتاب الرسالة » ، كما أشار إلى

(١) الباقي عندنا من « مسند عبد الله بن عباس » ، تابع لجزء سبقه . كما ستيين ذلك في أول المسند ، إن شاء الله ، بعد طبعه .

(٢) لم يخالف أبو جعفر منهجه هذا إلا في موضع واحد من « مسند علي » ، (الحديث : ٩ - ١٢) ، ص : ١٠٦ ، فإنه لم يذكر لهذه الأخبار علّة كعادته ، وسياق كلامه بعد قوله : « القول في علل هذا الخبر » ، يدلُّ على أنَّ هذا من عمل أبي جعفر نفسه ، لا من سهو ناسخ أو كاتب ، وانظر ص : ١٠٦ ، التعليق : ١

ذلك في (ص : ٣٣ ، ٣٤) . (١)

وقد أوقفنا أبو جعفر في هذا الجزء من كتابه على أنه صلّته بمقدمة في « مسند أبي بكر » وهو أول الكتاب ، ذكر فيها ، فيما نرجّح ، شروطه ومنهجه في تأليف هذا الكتاب ، وذلك حين سرّد الأخبار التي جاءت في ذكر الرجل الذي نادى بمنى بالنهي عن صوم أيام التشريق عن أمر رسول الله ﷺ إياه بذلك ، واختلاف الرواية في اسم المنادى بذلك من الصحابة ، فقال أبو جعفر :

« فإن قال لنا قائل : ما أنت قائل » في هذه الأخبار التي رويتها لنا ؟

فإن قلت : إنها صحاح ، قلنا لك : فما وجه اختلافها في المنادى الذي نادى بالنهي عن صوم أيام التشريق ، عن أمر رسول الله ﷺ إياه بذلك ؟

وإن قلت : إنها غير صحاح ، قيل : فما وجه ذكرها لها ، وقد شرطت لنا في أول كتابك هذا ، أنك لا ترسّم فيه إلّا ما كان عندك صحيحاً ؟

قيل : أمّا الأخبار التي ذكرناها ، فإنّ منها عندنا صحاحاً ، ومنها غير صحاح . ولم نذكر ما كان عندنا غير صحيح ، استشهاداً به على دين ، ولا على الوجه الذي شرطنا في كتابنا هذا أن لا نذكره = إذ كان الذي شرطنا في أول كتابنا هذا ترك ذكره فيه ، هو ما لا نراه في الدين حجةً ، إلّا الحكاية عن احتجّ به في توهين خبر ، أو تأييد مقالة هو بها قائل ، عند ذكر مقالته ، وما اعتلّ به لها .

وإنما أحضرنا ذكر ما لم نر من هذه الأخبار صحيحاً في هذا الموضع ، لاعتلال من اعتلّ به في توهين خبر « يوسف بن مسعود الثقفي » ، الذي رواه يحيى ابن سعيد حكاية عنه ، (٢) لا احتجاجاً به مثلاً . على أن ذلك كله لو كان

(١) « كتاب الرسالة » ، هو فيما أرجح ، في أصول مذهبه ، وضعه على غرار « كتاب الرسالة » للإمام

الشافعي ، رضى الله عنهما .

(٢) يعنى الأخبار : ٣٩٣ - ٣٩٦ من مسند عليّ هذا .

صحيحاً ، لم يكن في اختلاف الرواة في اسم الذى سمعوه ينادى بما ذكرنا يومئذٍ =
 ما يُوهَّن الخبر ، ولا يُزيله عن أن يكون حجةً على من دانَ بتصحيح القول بخبر
 الواحد العَدْل . وذلك أنَّه جائز أن يكون رسول الله ﷺ ، وجَّه ذلك اليوم كُلَّ
 رجلٍ ممَّنْ ذُكر أنه سَمِع ذلك اليوم ينادى بما كان ينادى به في ناحيةٍ من نواحي
 مِنى ، فسمع أهل كُلِّ ناحيةٍ منها من وجَّه إليها ، فأخبروا باسم من سمعوه ينادى
 بذلك .

= وذلك ، إذا كان كذلك ، لم يكن اختلافاً ، بل يكون تأييداً وتوكيداً .
 وغير جائزٍ حَمَل ما حملته الثقاتُ من الآثار على الفاسدِ من الوجوه ، ولها في الصحة
 مخرجٌ » . (مسند عليٍّ هذا ، ص : ٢٧١ ، ٢٧٢)

فبيِّن جدًّا أنَّ أوَّل شروطه في كتابه ، هو ذِكر ما صحَّ عنده سنُّه من
 الحديث عن رسول الله ﷺ ، وترك ذِكر ما لم يصحَّ عنده سنُّه . وإذا ذكر ما لم
 يصحَّ سنُّه ، فإنما يذكره لأنه ممَّا احتجَّ به محتجٌّ في تأييد مقالة يقول بها ، أو في
 توهين خبر هو عنده صحيحٌ ، ولكنه حين يذكره ، لا يذكره استشهاداً به على دين .
 ومن شرطه أيضاً أن يفصِّل القول في الآثار الصحيحة ، إذا اختلفت في ظاهرها ،
 ليجمع بينها على وجه يخرجها مخرجاً صحيحاً ، بريئةً من الاختلاف الظاهر عند
 أوَّل النظر ، وذلك لأنه غير جائزٍ عنده ، حَمَل ما حملته الثقات من الآثار عن
 رسول ﷺ على الفاسد من الوجوه ، ولها في الصحة مخرجٌ . وانظر مثال ذلك في
 (الحديث : ١ ، ١ م) ، والأخبار : ١ - ٨٦ ، ثم ما قاله بعد ذلك (ص : ٣٣ ،
 ٣٤) ، في الجمع بين حديث : « لا علوى ولا طيرة ولا صفر ، وحديث : « لا يوردُ
 ممرضٌ على مُصيحٍ » ، وحديث : « فِرٌّ من المجنوم فرارك من الأسد » ، وحديث : « لا
 تُدبِموا النظر إلى المجذمين » ، وسائر أخبار هذا الباب .

وليس هذا موضع استخراج شروط أى جعفر التى نرجح أنه ذكرها في
 مقدمة « تهذيب الآثار » ، لكنّه موضع تنبيه لذلك ، لمن يرى في نفسه قدرةً على

استخراج قواعد أئى جعفر فى تصحيح الأحاديث والآثار ، وعلى تبيان طريقته فى الجمع بين معانى الآثار المختلفة ، وعلى استنباط أصوله التى بنى عليها مذهبه فى الفقه . وهذا أمرٌ ينبغى أن ينتدب له من يرى فى نفسه القدرة عليه ، بعد ما أصاب كتبه التى كتبها فى مذهبه وفى أصول مذهبه ، ما أصابها من الضياع ، مثل « كتاب الرسالة » الذى ذكرته آنفاً ، و « كتاب مختصر لطيف القول فى أحكام شرائع الإسلام » ، ^(١) و « كتاب البسيط فى شرائع الإسلام » ، و « كتاب الخفيف فى شرائع الإسلام » ، مما أشار إليه أبو جعفر فى تفسيره وفى هذا الكتاب ، وهما ، إن شاء الله ، مُغْنيان أكبر الغناء فى تحرير بعض أصول أئى جعفر التى بنى عليها خلافه لمن سبقه من الأئمة ، رضوان الله عليهم .

...

تاريخ هذا الكتاب عندى

أما الآن ، فقد كان من تاريخ هذا الكتاب ، حين ظفرتُ بمصوّرة من « مسند على » ، ومن « مسند عبد الله بن عباس » ، منذ ثلاثين سنة ، أتى عقدتُ النية يومئذٍ على نشره بلا تعليق ولا شرح ، فانتدب لمعاونتى على هذه النية أخى وصديقى أستاذنا أحمد راتب التفاح ، فنسخ لى بخطه « مسند على » ، وذلك فى سنة ١٣٧٨ هـ ، (١٩٥٨ م) ، ثم وقعتُ فى أسر الطُغاة نحواً من سنة ، (فى سنة ١٩٥٩ م) ، فلما أذن الله وخرجتُ طليقاً ، فترت هممتى ، وبفتورها انحلَّ عقد هذه النية شيئاً فشيئاً حتى نسيتُ الكتاب أو كدتُ . ثم كان ما شاء الله ، وضمّنا المجلس أنا وأخى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى ، رئيس جامعة الإمام محمد ابن سعود ، فى سنة ١٣٩٦ هـ ، وجاء ذكر تفسير أئى جعفر الطبرى ، ثم تطرّق بنا الحديث إلى ذكر « كتاب تهذيب الآثار » ، فاستخرجتُ له ما عندى من مصوّرة

(١) أثبت فى آخر هذا الجزء (٢٨٩ - ٢٩١) فصلاً من هذا الكتاب ، ألحقه الناسخ بآخر « مسند على » .

الكتاب ، فلما تصفّحه حتّى على طبعه حثّاً شديداً ، ولم يُفلّثنى حتى استخرج منى وغداً بذلك . وعلى عظيم منزلته فى نفسى ، فقد غلبتني عادتي إذا فترت همّتي ، وظلّ الوغدُ معلقاً بين الحُلفِ والوفاء ، وأرخت عليه الأيام والليالي الطوالُ سُلولها ، حتى فاجأني وأخذني أخذاً شديداً ، يطالبني بإنجازِ الوعد المعلق ، حتّى استحييتُ من نفسى واستجبتُ له .

وإنجازاً للوعد المشوبِ بفتور الهمة ، بدأتُ أراجعُ ما نسخته لى أخى الشيخ النفاخ على المصورة ، ثم عزمتُ على أن أقصر عملي على تخريج أحاديثه تخرجاً موجزاً ، من الكتب الستة ، ومن « مسند أحمد » ، ومن « المستدرک » للحاكم ، ومن « شرح معاني الآثار » للطحاوي ، ومن كتابي الحافظ الهيثمي « مجمع الزوائد » و « موارد الظمان » ، إلى زوائد آبن حبان » ، ومن « السنن الكبرى » للبيهقي ، وبعض الكتب الأخرى ما استطعتُ .

وبعد أن قطعْتُ شوطاً طويلاً وبدأتُ فى طبع « مسند على » هذا ، ازدادت خبرة بالكتاب ، فتبين لى أن قصرتُ أشدّ التقصير ، حين تركتُ شرح أسانيدهِ وتفسيرها والكلام على رجالها ، فقد وقفت على فوائد جليلة جدّاً فى أسانيد أبى جعفر ، صححتُ كثيراً مما وقع فى تفسيره خاصّةً وأزالت إبهام ما استبهم منه ، وقومت بعض ما وقع فى كتب الرجال ، وكشفت عن كثير ممّا يغمضُ فيها ، ولا سيّما إشارات البخاريّ الموجزة فى كتابه « التاريخ الكبير » ، وذلك لأنّ « تهذيب الآثار » ، كتاب جامع ، ولأنّ أبى جعفر قد أدرك الأسانيد العالية بمصر والشام والعراق والكوفة والبصرة والريّ وغيرها من بلاد الإسلام .

ندمتُ على أنى تركتُ شرح الأسانيد فى أكثر « مسند على » ، فعزمتُ على أن أتدارك ذلك فى « مسند عبد الله بن عباس » ، فأحرص على شرح أسانيدهِ وتفسيرها ما استطعتُ ، مع الإيجاز غير المُخلّ . ولكنى تركتُ التعرّض لتصحيح حديث أو تضعيفه ، واكتفيتُ بما قيل فى رجال الإسناد فى كتب الجرح

والتعديل ، توقياً منى لما أفرط فيه بعضُ المُحدثين في زماننا ، حين تعرضوا لتصحيح الأحاديث وتضعيفها . ورأيتُ لنفسى أنْ في تخرِيج الأحاديث من دواوين السنة الصحاح ، ومن الكتب التى ذكرتها آنفاً ، مع ما أذكره في تفسير الإسناد ، ما يُغنى عن زيادة أزيدها من عندى ، لعلمى بقلّة بضاعتنا ، في زماننا ، من معرفة وجوه القول الدقيق الشامل الذى يُتيح لأحدنا الفصل القاطع في التصحيح والتضعيف ومعرفة علل الأحاديث . وفي كتاب أبى جعفر هذا ، « تهذيب الآثار » ، شاهدٌ يلوح على سُنّة علماء الأُمّة من السلف في هذا الأمر ، جزاهم الله أحسن الجزاء ، بذبّهم عن سُنّة رسول الله ﷺ = فقد نهانى ما فيه من العلم ، عن أن أجترء على التشبّه بالفحول من علماء الأُمّة ، بعلم مُسترضعٍ بثدى من العجزِ وثدى من التقصير ، وأستغفر الله وأتوب إليه .

...

أول فهرس من نوعه لأسانيد الأخبار

واستدراكاً لما قصّرتُ فيه في عمل « مسند على » ، رأيتُ ، بعد طبع الكتاب ، أن أعودَ إلى عملٍ طويلٍ شاقٍ ، فيه سدٌ للخلل الذى أحدثته بتركى شرح الأسانيد . فمنذ زمانٍ قديمٍ في إبان الشباب ، بدا لى أن أنشئ فهرساً جامعاً لأسانيد الكتب الستة ، أبنيه على تقسيم رجال الإسناد إلى طبقات « الطبقة الأولى » ، طبقة الصحابة الذين أدوا إلينا ما سمعوا ، أو شهدوا ، من قول رسول الله ﷺ وعمله وخبره ، « الطبقة الثانية » ، طبقة التابعين الذين حملوا ذلك عن الصحابة = « الطبقة الثالثة » ، طبقة تابعى التابعين = وهكذا حتى أنتهى بالإسناد إلى أصحاب الكتب الستة . غير أنّى انقطعت ، ولم أفعل شيئاً ذا بالٍ ، لأسبابٍ كثيرة ، لا موضع لها هنا .

فعلى هذا الغرار ، عزمْتُ على أن أنشئ لما أنشروه من كتاب « تهذيب الآثار » ، فهرساً لأسانيده ، أذكر فيه أسماء الرواة موضحة مبيّنة مفسرة بعض

التفسير ، وسوّيته على خمس طبقات ، مرتبة كلها على حروف المعجم ، هذا بيانها :

١ - « الطبقة الأولى » ، طبقة الصحابة والرواة عنهم ، أذكر الصحابي ، وأذكر تحته من روى عنه الخبر .

٢ - « الطبقة الثانية » ، طبقة الرواة عن الصحابة ، أذكر التابعي ، ثم أذكر تحته اسم الصحابي الذي روى عنه الخبر ، وأمامه اسم من روى عنه الخبر ، وأفصل بينهما بخط مائل هكذا (/) . وذلك يحدّد طرق الخبر الواحد ، مضبوطة معلّودة .

٥ - « الطبقة الخامسة » ، طبقة شيوخ الطبري ، ذكرت شيخ الطبري ، وتحته اسم من روى عنه من شيوخه حملة الآثار .

٤ - « الطبقة الرابعة » ، طبقة شيوخ شيوخ الطبري . ذكرت اسم الشيخ ، وتحته اسم من روى عنه الخبر ، وأذكر شيخ الطبري الذي روى عنه ، فاصلاً بينهما بالخط المائل (/) .

٣ - « الطبقة الثالثة » ، وهي طبقة واقعة بين الطبقتين الثانية والرابعة ، وهي طبقة جامعة غير محدّدة العدد . وسأبين معنى ذلك بمثال يوضحه ، بحديث ممّا رواه أبو جعفر قال :

« حدثني يعقوب بن إبراهيم ، ^(٥) حدثنا ابن عُليّة ، ^(٤) عن الجريري ، ^(٣) عن مضارب بن حزن ، ^(٢) عن أبي هريرة ، ^(١) ... » ، (وهو الخبر : ١٤) ، فيدخل في هذه الطبقة الثالثة « رجلٌ واحد ، وهو « الجريري » عن « مضارب بن حزن » وحده ، لأنه خامس خمسة .

ثم رواه أبو جعفر من هذه الطريق أيضاً فقال :

« حدثنا أبو كريب قال ، (٦) حدثنا وكيع ، (٥) عن سفيان ، (٤) عن سعيد الجُرَيْرِي ، (٣) عن مُضَارِبِ بْنِ حَزْنِ التَّيْمِي ، (٢) عن أبي هريرة ، (١) ... » ، (وهو الخبر : ١٥) ، فيدخل في هذه « الطبقة الثالثة » راويان : « سفيان الثوري » عن « الجُرَيْرِي » ، ثم « الجُرَيْرِي » ، عن « مضارب بن حزن » ، فالإسناد الأول ، كما ترى ، أعلى من الإسناد الثاني .

فإذا زاد الإسناد رجلاً فصار سبعة رجال ، دخل في هذه الطبقة ثلاثة رجال ، وأما ما فوق ذلك فقليل لا يكاد يوجد . وإنما جعلت هذه « الطبقة الثالثة » ، جامعة ، اختصاراً وتسهيلاً ، ولأن ضبط طُرُق الحديث ، إنما يبدأ في الحقيقة من عند التابعي ومن روى عنه ، ثم تتفرع الطرق بعد ذلك .

وفائدة هذا الفهرس بيّنة ، فهو كفيل بمعرفة طرق رواية أبي جعفر ، وطرق رواية أحاديثه ، وعددها وحصرها وبيانها وتفسيرها على وجه الضبط . فأئماً إسناد أشكل عليك اسم راوٍ من رواته ، أو أشكل عليك ضبطه فاطلبه في هذا الفهرس ، تجده مضبوطاً مفسراً . وكُنْ على ثقة من أني لم أقل فيه : « فلان ... » روى عن « فلان » ، وروى عنه « فلان » ، إلا بعد المراجعة الطويلة ، ولذلك لم أذكر في شرحي للإسناد « روى عن فلان ، وروى عنه فلان » ، اختصاراً ، واعتماداً على هذا الفهرس . وأنا أرجو بهذا الفهرس ثواب الله ، وعسى أن ينفع الله به أهل العلم ، فأنا لله دعوة داعٍ منهم بظَهر الغيب ، دعوة أُصِيب بها خيراً في دُنْيَاي وآخرتي ، وهذا حسبي وفوق الحسب .

وهذا أوّل فهرسٍ من نوعه ، أنشأته تحقيقاً لبعض ما كنت أطمع فيه من الشُّرُوع في حَصْر أسانيد الكتب الستة ، ووجوه اتفاقها واقتراحها ، ثم كان من النية يومئذٍ إتباعه بفهارس كتب الأئمة ، كمسند أحمد ، وأبي داود الطيالسي ، والحميدي ، وأبي جعفر الطبري في التفسير ، وغيرهم من الأئمة ، ثم وقف لي العجز والتقصير ، وتحاذب دواعي الهمة بين باب من العلم وباب آخر منه . فاستغفر الله

تفريطاً لم أملك الخروج منه . وعسى أن تكون فهرسُ « كتاب تهذيب الآثار » ، سبباً في تغمُّد بعض ما وقع مني من تفريط ، وأستغفر الله .

ومن تنمة هذا الحديث عن الفهرس ، أتى إذا ذكرت الرقم (العدد) مجرداً فهو رقم الخبر ، وإذا وضعت قبله (ص) ، فهو رقم الصفحة ، لأن الاعتماد الأول في مثل هذا الكتاب هو على أرقام الأخبار ، ويستوى في ذلك ما تجده فيه ، وما تجده في تعلقي على الأخبار . وأيضاً ، فستجد في متن الكتاب خطأً فاصلاً مائلاً (/) وأمامه في الهامش رقم صغير ، فهذه أرقام دالة على صفحات المخطوطة التي نشر عنها الكتاب ، بترقيمي لها ، لأن المخطوطة خالية من الترقيم .

وكان في المخطوطة ، حيث ذكر رسول الله ﷺ ، يُقْتَصَر على قوله « صلى الله عليه » ، ككثير من النسخ العتيقة من كتب الأئمة ، فأحللت مكانها طُغْرَى : (ﷺ) ، ^(١) ولم أُغَيِّر شيئاً ، إلا ما لا بدُّ منه ، وإلاّ نطقت الحروف ، فإن النسخة عتيقةٌ غير منقوطة حروفها ، إلا في مواضع قليلة يرادُّ بها ضبطُ قراءة الحرف . ومن قاعدة كاتب النسخة ، أنه إذا شك وضع رأس صادٍ (ص) دلالةً على الشك ، وقد أشرت إلى ذلك في تعلقي على متن الكتاب ، حيث وقع ذلك . وكاتب نسخة « مسند علي » ، عارفٌ عالمٌ متقنٌ بلا شك .

(١) « طُغْرَى » مقصوداً كخَيْلى ، لفظة أعجمية ، كانوا يعنون بها ما يكتب فوق البسملة بالقلم الجليّ ، متضمنة نعت الملك وألقابه (شرح لا مية العجم ١ : ٩ للصّلاح الصّفىدى) ، وينسب إليها شاعرنا العميد الطغرائى .

اعتذار

وقد كنتُ نويتُ أن أضْمَنَ هذه المقدمة فصلاً أُبَيِّنُ فيه منهجَ أبى جعفر في تصحيح الحديث الذى يذكرُه ، ثم يذكر بعد ذلك علله وما فيها من الكلام على بعض رجال إسناده ، وما عند أهل الحديث من القول في تجريجه ، وما يقتضيه تجريجهم من عدّ الحديث سقيماً عندهم (أى ضعيفاً) غير صحيح = وما معنى قوله مع ذلك عند كُلِّ حديث : « وهذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح » ، مع أنه لم يعدل قط رجلاً ممن ذكروا فيه الجرح ، ولا ناقش جرحهم له ، فنفاه ووثقه . وهذا غريب جداً غير مألوف ، ويحتاج إلى إعادة النظر مرة بعد مرة في قوله : « صحيح سنده » ، ما معناه عند أبى جعفر ؟

بيد أتى رأيتُ أن هذا الفصل لا يليق بالمقدمة ، لأنه ربّما أخرجها من أن تكون مقدمة ، إلى أن تكون رسالة قائمة برأسها على حدة ، لما يجب أن يكون فيها من الإطالة بالنقل عن الكتاب كُلّه ، حتى يتبين المعنى الصحيح لقوله المشكل في الحديث الذى جرح بعض رواته : « وهذا خبر عندنا صحيح سنده » ، فأعرضتُ عن هذا الفصل ، لتبقى المقدمة مقدمة ، لا رسالة .

هذا ، مع إقرارى بأنه كان فصلاً لا بد منه في زماننا ، لما أشرتُ إليه آنفاً من إفراط المُحدثين منّا في الإقدام على التصحيح والتضعيف ، مع سوء فهم العامة لمعنى « الضعف » في الحديث ، وإلحاقهم إياه بأوهامهم بالموضوع من الأخبار التى ينبغى طرحها ، لأنها ليست من قوله ﷺ ، بأنى هو وأمى . وليس هذا فحسب ، بل أغلظ منه وأسوأ ، ما انتشر في زماننا من التهجم على الصحيح من سنة رسول الله ﷺ ، ووصف بعض ما لا يوافق الأهواء من المعانى التى يتضمنها الحديث ، بأن الحديث « موضوع » ، أو « ضعيف » = بل أغلظ من ذلك سوءاً ، سوء تأويل الحديث الصحيح أو الحديث الضعيف بلا علم ، ويُجعل ذلك التأويل

ديناً ، من أطاعه فقد أطاع الله ، ومن عصاه فقد أبى . اللهم إنا نعوذُ بك فِتْنِ
أطبقت علينا كقَطْعِ الليل المُظْلِمِ .

...

صفة نسخ الكتاب

وأختم هذه المقدمة بالحديث عن صفة ما على المخطوطات الثلاث الباقية من
« كتاب تهذيب الآثار » ، على ترتيبها عند أبي جعفر .^(١)

« مسند عمر بن الخطاب » (٢)

الصفحة الأولى من هذا المسند ، مكتوب عليها ، بخط مخالف لخط النسخة :

كتابُ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه^(٢)
وفي حوض « الباء » من « كتاب » ، كتب كاتب بخط آخر ، « من مسند
الإمام أحمد بن حنبل »^(٣)

ثم تحت هذا أربعة أسطر مكتوبة بخط متأخر مخالف أيضاً :^(٤)

« حم الام ،^(٥) وجاء النصر ، فعلينا لا ينصرون ،

« توكلت على الله ربي ،

« وكفى بالله كيلاً »

(١) وانظر ما سلف ص : ٩ .

(٢) مكتوب في الأصل : « مستند » ، مكان « مسند » ، وهذا جهل غريب جداً .

(٣) هذا جاهل آخر ، كتب ما لم يعلم ، فضللنا طويلاً عن هذا الجزء من تهذيب الآثار .

(٤) كتبه جاهل ثالث كما ترى ، وغفر الله لهم جميعاً .

(٥) يعنى « حم » ، « الم » من فواتح السور ، كما هو ظاهر .

« كتبه محمد الحنفى ، عُفِيَ عنه »

وفى آخر الصفحة الأخيرة من هذا الجزء بخط الكتاب :

« ثم الجزء ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله

« على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً

« يتلوهُ : ذكر خبر آخر من أخبار عمر ، عن رسول الله ﷺ :

« حدثنا عبد الله بن محمد الرازى ، ثنا إسحق بن منصور السلولى ، ثنا إسرائيل ، عن

« أبى إسحق ، عن عمرو بن شُرحبيل ، عن عمر قال : سمعت منادى النبى ﷺ

« ينادى : لا يقرئ الصلاة سكران . (١)

« ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله »

وفى هذا دليل قاطع على أن الباقي عندنا الآن ، هو جزء من « مسند عمر بن

الخطاب » ، ونسأل الله أن يهدينا إلى تمامه فى مخطوطة أخرى .

...

« مسند على بن أبى طالب » (٤)

الصفحة الأولى من هذا المسند ، مكتوب عليها بخط ناسخها

« الجزء الآخر من مسند على ، من كتاب

« تهذيب الآثار لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى

« رحمه الله تعالى » فيه من الرواة عنه :

نعلية بن يزيد	غباد	أبو يحيى حكيم بن سعد	الصائغى	عبد الله بن شداد	سعيد بن ذى حُطان
هانيء بن هانيء	حلام الغفارى	أم موسى	هانيء ، مول على	أبو فاختة	زياد بن حذير
أبو زَيْن	أبو مريم ، غير ماضى	أبو الحليل	أم عمرو بن سليم الرزق	شرع بن هانيء	زادان

(١) انظر تفسير الطبرى ، تخرىج الخبر رقم : ١٢٥١٢

في ملك الفقير إلى الله تعالى ، بملك صحيح شرعى
لعثمان بن الفخر الجبلى عفا الله عنه

الحمد لله حقَّ حمده

ذكر المؤلف في هذا الجزء المبارك

« مسند أمير المؤمنين على

« ابن أبى طالب رضى الله عنه . وما انفرد بروايته عن النبى
صلى الله عليه ، ولم يَرَوْ لفظه إلا من طريقه

« وتكلم فيه على عِلَل الأحاديث

« وما لها من الشواهد والمتابعات

« وما يُحْتَاج إليه من بيان معانيها

« والجواب على ما أشكل على كلام الفقهاء »

وفي آخر « مسند على » ، كتب الناسخ بخطه أيضاً :

« آخر مسند أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضوان الله عليه

« يتلوه إن شاء الله فى الذى يليه : ذكر ما لم يَمْض ذكره

« من حديث عبد الرحمن بن عوف رحمة الله عليه ، عن النبى ﷺ

« والحمد لله رب العالمين ، وصلواته وسلامه على سيد المرسلين ، وعلى آله

وأصحابه وأتباعه أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

ثم ختم النسخة بفصل نقله وكتب : « من مختصر لطيف القول فى أحكام شرائع
الإسلام ، تأليف أبى جعفر »

...

« مسند عبد الله بن عباس »

على الصفحة الأولى منه ، مكتوب بخط الناسخ

« كتاب فى تهذيب الآثار ، وتفصيل معانى الثابت عن رسول الله ﷺ

من الأخبار ، تأليف أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى » رحمه الله . آمين .

أما الصفحة الأخيرة منه ، فقد عمد تاجر كتبٍ فيما أظنُ فمجمع سطرين من الأسطر الثلاثة الأخيرة في الصفحة ، حتى لا يكاد يستبين من حروفهما شيء إلا قوله « عورض جميعه » ، والسطر الأخير هو :

« والحمد لله وحده ، وصلواته على خيرته من خلقه محمد وآله وسلم تسليماً
وعلى الصفحة الأولى والأخيرة من النسخ الثلاث ، خاتمان لكوبريلى ، رحمه الله وأثابه ، الأول : فيه

« هذا ما وقف الوزير أبو العباس أحمد بن الوزير أنى عبد الله محمد ،

عُرف بكوبريلى ، أقال الله عثاره »

وخاتم آخر فيه :

« إنما لكل أمرى ما نوى »

...

خاتمة

مرةً أخرى ، بعثُ هممتى إلى نشر ما بقى عندنا ، مما وقفنا عليه ، من « كتاب تهذيب الآثار » ، فضله مصروفٌ كله إلى أخى وصديقى الجليل أنى فهيد ، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى ، فلولا حثه وتحريضه ، لبقى فى مكتبتي كتاباً لمراجعتي ، لو كتب لى أن أراجعه ! فجزى الله أبا فهيد أحسن الجزاء ، بما استطاع أن ينفى عن هممتى ما يُفَعِدُها من فتورٍ ومماطلة . واعترافاً بهذه اليد التى أسداها إليّ ، حرصتُ على أن أخرجه أحسن إخراج ، فى آني صورة ، ثم أتبع نصّ الكتاب بفهرس الأسانيد ، وكان هذا أيضاً أملاً لقي طريقاً فى حومة الفتور والمماطلة لا تقاربه هممتى منذ عهد الشباب الأول ، فأحسن الله إليك ، أيها الصديق ، كما أحسنت إليّ وإلى هذا الكتاب الجليل .

ثم قد أحسن الله إلى هذا الكتاب ، فتحلّى بخط أخى وصديقى . أستاذ الأُستاذين ، وإمام الخطّاطين فى زماننا ، سيّد إبراهيم ، حفظه الله ، وزاده من فضله ، وأتمّ عليه نعمته ، وأبقاه لأمتّه ذُخْراً .

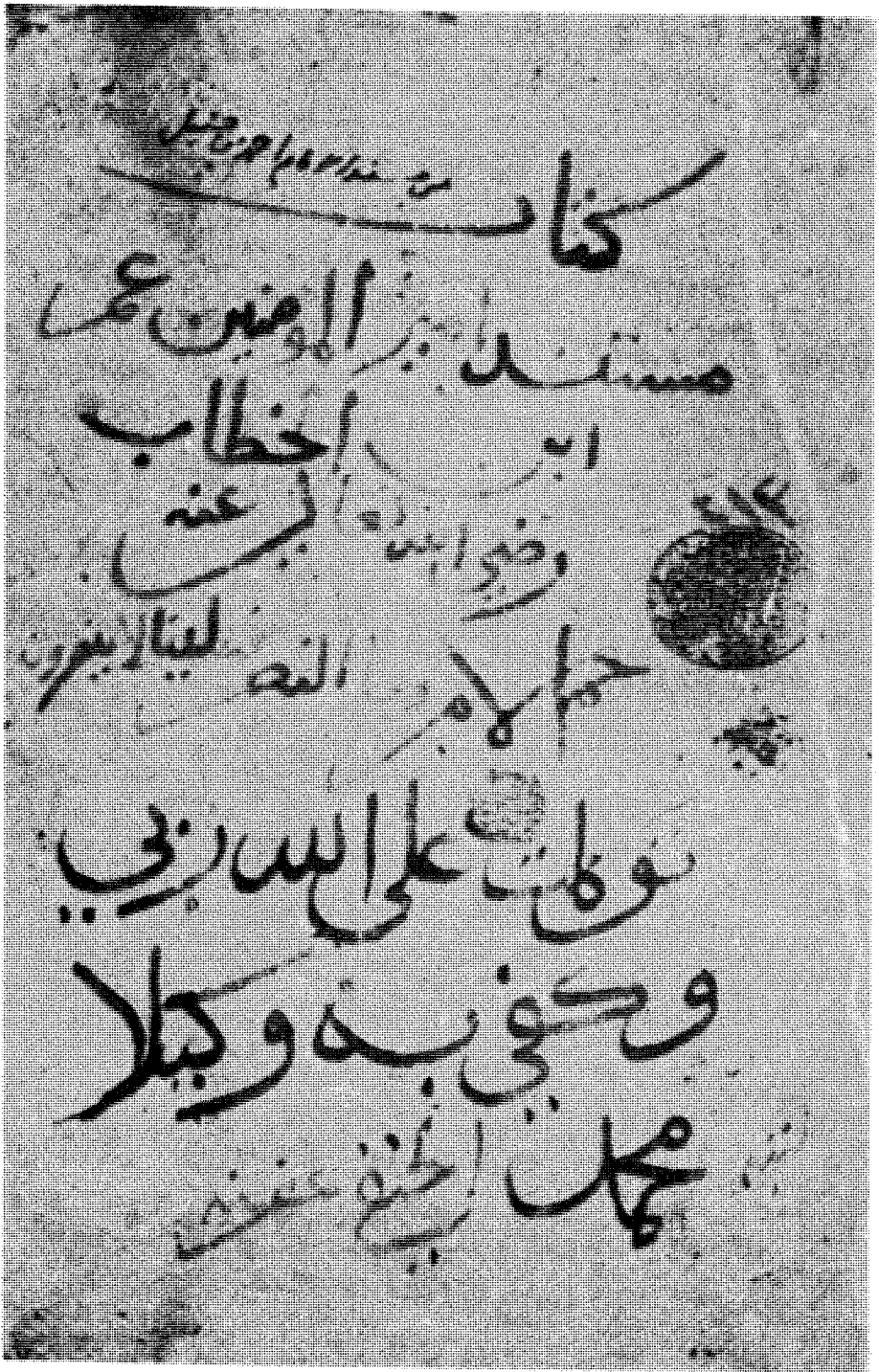
...

ولا يسعنى أن أغفل فضل ولدى وصديقى الأستاذ رجب إبراهيم الشحات ، المعيد بجامعة الأزهر ، الذى أبى أن يتركى وحدى ، فتولّى نسخ « مسند عبد الله بن عباس » وقرأه معى على الأصل ، حفظه الله وبارك فيه = ولا ذكر ولدى الأستاذ محمد أمين الخانجى وهو الذى تولى إدارة مكتبة الخانجى بعد أبيه أخى محمد نجيب الخانجى رحمه الله وحفيد أستاذى ، وأبى بعد أبى ، الكتّابى الذى لم تجد بمثله الأيام : « محمد أمين الخانجى » ، رحمه الله ، فهو الذى تولّى جمع نص الكتاب ، وتولّى إخراجه بهذه الصورة الأنيقة ، وصبر على صبراً طويلاً ، هو وأعوانه فى عمله ، حتى تم الكتاب جمعاً = ولا ذكر ولدى الأستاذ محمود المدنى ، صاحب مطبعة المدنى ، بعد أبيه أخى وصديقى الشيخ على صبح المدنى رحمه الله ، فقد تولّى طبع الكتاب كلّهُ ، على الوجه الذى تراه بين يديك ، وبذل فيه هو وأعوانه فى عمله من الجهد ما بذلوا ، ومن الصبر على أيضاً ما أطاقوا ، فالحمد لله الذى أكرم كتاب أبى جعفر ، بإخلاصهم وصدقهم وحبهم لإتقان العمل .

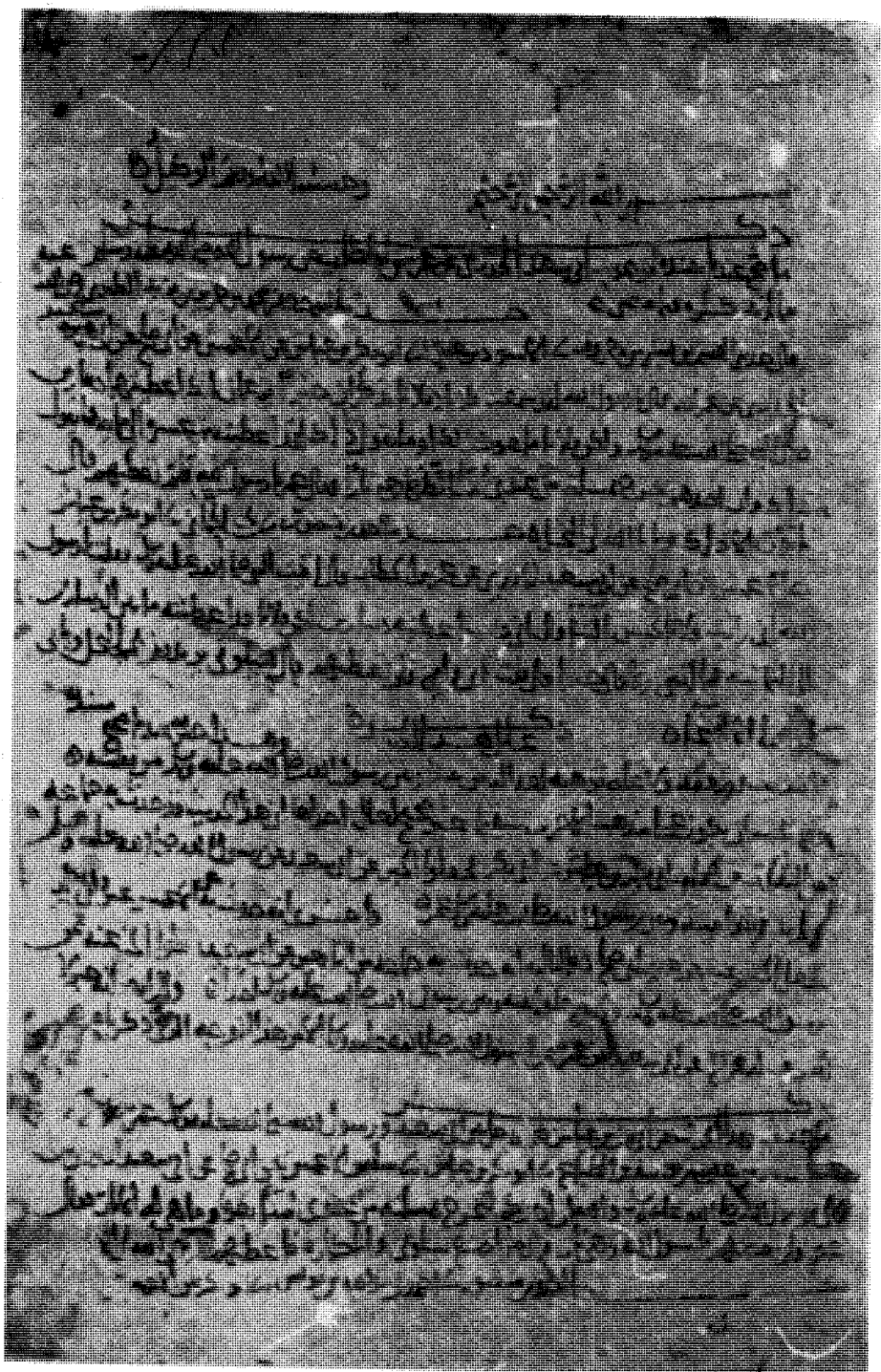
اللهم إني أعوذ بك من فتنة القول والعمل ، وأعوذ بك من التقصير والملل ، وأسألك اللهم السداد والتوفيق ، وأضرع إليك فى طلب مغفرة تتعمد بها إساءتى ، وقوة منك أتلافى بها عجزى ، لا حول ولا قوة إلا بك . اللهم بك أستعين ، وعليك أتوكل ، وإليك أُنِيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

أبو فهر

محمود محمد شاكر



الصفحة الأولى من مسند عمر بن الخطاب ، من كتاب تهذيب الآثار



أول مسند عمر بن الخطاب ، من كتاب تهذيب الآثار

عن أبي طالب

آخر من فيه اموال عيسى واهل بيته
 حتى قدوة ائمة بالفقه والعصا المارعة من الجوارح على
 رأي طالب رضوان الله عليه حتى اخرج فزوه
 اخر مسند ابي طالب رضي الله عنه
 صلوات الله وسلامه على ابي طالب
 وصلى الله على ابي طالب
 وصلى الله على ابي طالب
 وصلى الله على ابي طالب



آخر مسند علي بن أبي طالب ، من كتاب تهذيب الآثار

كتاب

في تهذيب الآثار وتفضيل

معجى الثابت عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم من الآثار

تأليف أبي جعفر محمد بن

محمد بن حمزة بن

يزيد الطبري

رحمه

الله

ألم

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي

ي



٢٦٩



بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو جعفر وفيه البيان البين ان خلافة حرمه اختلافا
واختلف السلف من اهل البيت في خلافة حرمه واختلاف
الاختلاف الذي وُجد في غير رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ ذلك
واما فيه فقال بعضه فلان غير لخل في نفسه الاختلاف

في من قال ذلك

حدثنا ابراهيم بن محمد قال حدثنا ماوراء البحر عن عيسى بن عطاء
وطا وروى عنه ماوراء الابرار عن ابي جعفر الحرم عن ابيهم قال الاختلاف
حدثنا ابراهيم بن محمد قال حدثنا هارون عن عيسى بن ابراهيم قال
لا بأس باري في الحرم وعليه قاييل هذه المقالة ان ابي جعفر
عليه وسلم امانتي عن اختلاف حكمة دون الرعي في ما والى في كل من
محمدا لانه لا ان الاختلاف الذي يفتقر اخلافا فاما اذا لم يفتقر
فيها فمحمدا فيقال اخرون غير جازاري في خلافة انا في رعيه
اكثر من الاختلاف

في من قال ذلك

قال أبو جعفر وابو جعفر في حديث ابراهيم بن محمد الحرم
لانه لو كان رعي جاز ان يفتقر لا لاخره وعليه قاييل
هذه المقالة بظاهر الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
من اختلش حشيش كفة بقوله ولاحد خلافا واختلاف الاختلاف
استعلا ان رمايته وارعالمواشي فيه حتى يرعاه اكثر من
اختلشته في الاستعلا والامانة والصواب
من التواخيذ عندنا انما غير جائز بان يرسل ما شئته

بقره

وقال الخروزاما ينفع من اذهب المنية بما كان من اهاب ما
كان لا اكل لحمه لو ذكي فمات فاما ما لا ذكاه من
الحيوان وحرام اكله ولو ذبح فانه غير حايض فانه عطره
فيغسله يدع **يذكر من قال ذلك**

حدثنا ابن شاذان قال ساعد الرحمن قال حدثنا سفيان عن سليمان بن
الخير عن محمد بن علي قال كانت لعلي بن الحسين منجلود
النعاله شي يلبسه فكان اذا فعله لم يلبسه هو وحدثني يعقوب
ابن ابراهيم قال حدثنا معتمر عن زينة عن عطاء وطاوس عن
كانوا يكرهون ان يستمع شي من مسوك المسكين من حوس
يوسف بن عبد الله علي قال حدثنا اسحق بن عبد الغزنقي قال قال
صالحه وسيل اني ما دعي منجلود الاواب طاهره قالنا
قال هذا منجلود الغنام فاما منجلود ما لا يوكي لحمه فكيف
يكون جلده طاهرا اذا ربح وهو ما لا ذكوه فيه كما يوكي لحمه

مسند عبد الله بن عباس

في يومه قال الامام زيد بن علي

والله وحده وصلاة على خيرته من خلقه محمد وآله وسلم

م

